الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.29

# الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
4 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

فيما بعد: السيدة ريبيديا (نائبة الرئيس) ..... (رومانيا)

المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-54676X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى (تابع)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

(ط) التنمية المستدامة للجبال (تابع)

(ي) دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

**بيان من رئيس الجمعية العامة**

١ - **السيد آش** (أنتيغوا وبربودا)، رئيس الجمعية العامة: قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيبنى على هدفين محوريين هما التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. واللجنة في موقع جيد يمكنها من تحديد سبل التعجيل بالجهود الرامية إلى ترجمة الرؤية التي عبر عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) إلى حقيقة واقعة، ومن المتوقع منها أن تقدم توجيهات خاصة بالسياسة العامة لدعم عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويمكن لمناقشات اللجنة حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تعزز البعدين الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة وأن تكمّل التركيز الضروري على البعد الاجتماعي، وهو التركيز الذي جاءت به الأهداف الإنمائية للألفية. وللجنة دور هام عليها أن تؤديه في توجيه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

٢ - وشدد على أهمية الموارد المالية للتنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية. وفي حين أن المساعدة الرسمية الإنمائية تبقى على أهميتها الكبرى، فإنه يتعين استكمالها بمصادر جديدة ومبتكرة للتمويل؛ وإضافة إلى ذلك، فإنه لابد من مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمكمل للتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي. وأوضح أن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب نظاماً متعدد الأطراف لتجارة عالمية مفتوحة تتميز بعدم التمييز وبالإنصاف، وهو بالتالي يتطلب النجاح في إنهاء جولة محادثات الدوحة. وأشار إلى أن الاحتياجات والتحديات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية ستلقى اهتماماً خاصاً خلال العام القادم ولابد من إدراجها كجزء هام من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشجع اللجنة على التحلي بروح توافق الآراء البناء وتعهد بتقديم الدعم الكامل لعملها.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/68/308, A/68/278, A/68/258, A/68/79-E/2013/69 A/C.2/68/3 A/68/544; A/68/383, A/68/309 و A/C.2/68/5)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع) (A/68/321, A/68/310 و A/68/322)

(ب) متابعة وتنفيذ إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/68/316)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/68/320)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/68/260)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/68/260)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/C.2/68/2A/68/260, )

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته العالمية الأولى (تابع) (A/68/25)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع) (A/68/325 A/68/325/Corr.1)

(ط) التنمية المستدامة للجبال (تابع) (A/68/307)

(ي) دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى (تابع) (A/68/143/Rev.1)

٣ - **السيد السادة** (قطر): قال إن التنمية المستدامة تتطلب بيئة مستدامة. وتهتم قطر بصورة خاصة بالاحتياجات البيئية وقد أصدرت تشريعات تقلل من الانبعاثات الكربونية

ولتطوير التكنولوجيا النظيفة. وعلى الرغم من نقص المياه الآمنة في البلاد فإن شعبها كلها يحصل على المياه العذبة. وأشار إلى أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تعتبر جميعها تحديات عالمية تنشط في وجه التنمية المستدامة للجميع. ولذا فإنه يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأوضح أن قطر تدرك أهمية قضايا الطاقة بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وخصوصاً للصلة بين الطاقة والمياه والغذاء والتنمية المستدامة. وشدد على الأهمية الكبرى للشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتطلع وفده إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لصوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وهي خطة ينبغي أن تعكس الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ وأن تستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٤ - **السيد راتراي** (جمايكا): رحب بمختلف العمليات الموجهة نحو تفعيل القرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠، مضيفاً إن جمايكا ستواصل مشاركتها النشطة في تلك العمليات. وأوضح أن تلك التطورات لها أهمية أساسية للدفع قدماً بالاندماج الكامل والفعلي للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي تشكل الأركان الأساسية لوضع تفاصيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد على الأهمية المحورية في هذا الصدد للوثيقة الختامية للاجتماع الخاص المكرس لمتابعة الجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن أن جمايكا، كدولة جزرية صغيرة نامية، تدعم بالكامل إدراج شواغل تلك الدول في خطة التنمية المستدامة، وهي تحث جميع الوفود على العمل بصورة بناءة لوضع الأسس التي سيقوم عليها التحضير للمؤتمر الدولي الثالث المقبل المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرب عن تطلع وفده للعمل مع الدول الأعضاء جميعها لضمان أن يتمخض المؤتمر عن نتائج تساعد تلك الدول على بناء القدرة على الصمود والتكيف وتحقيق التنمية المستدامة.

٥ - وتابع قائلاً إن وفده يعتبر الحد من مخاطر الكوارث مسألة إنمائية أساسية، وهو ينوي المشاركة بنشاط في وضع إطار لما بعد عام ٢٠١٥ يخلف إطار عمل هيوغو. كما أن وفده، إدراكاً منه أيضاً لحجم التحديات التي يطرحها تغير المناخ، يتطلع قدماً إلى المؤتمر المقبل المعني بتغير المناخ في عام ٢٠١٤ باعتباره خطوات أساسية نحو التوصل إلى اتفاق شامل حول تغير المناخ في عام ٢٠١٥.

٦ - **السيد بيمينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان يبقى أولوية على الأجل القصير: ولابد من ترجمة الشراكات المتعددة الأطراف بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك المجتمع المدني، إلى تدابير عملية معززة. ويشارك الاتحاد الروسي بصفة مراقب في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وهو على ثقة من أن الفريق سيواصل عمله بشفافية وانفتاح. كما ينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً في تشكيل تلك الأهداف نظراً لما لديها من دراية كبيرة في ميدان التنمية المستدامة ومن خبرة في توجيه العمليات الحكومية الدولية.

٧ - وأوضح أن حكومة بلاده باقية على ارتباطها بالجهود الدولية الجماعية الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهي تتطلع قدماً نحو إرساء اتفاق يخلف بروتوكول كيوتو، وهو اتفاق لن يتسم بالفعالية إلا إذا طُبق على جميع الجهات الرئيسية التي تصدر عنها الانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.وأعاد التأكيد على موقف الاتحاد الروسي الذي يقول بأن تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو لا يتماشى مع موضوع ونطاق الفقرة ٩ من المادة ٣ من البروتوكول. وانتقل إلى مسائل البيئة، فقال إن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور رئيسي يؤديه لضمان تنسيق العمل، على مستوى المنظومة ككل، لتعزيز قدرات

البلدان نفسها على حل المشاكل. كما يبقى الاتحاد الروسي مرتبطاً بالهدف المتفق عليه دولياً والمتمثل في تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمساعدة الشاملة لأغراض التنمية المستدامة فيها؛ وقد قرر لذلك أن يتبرع بمبلغ ٥٠٠،٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني الخاص بالمؤتمر الدولي الذي سينعقد في ساموا في عام ٢٠١٤. وأعرب في ختام كلمته عن ترحيب وفده بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يستجيب، بتعزيزه للأطر المؤسسية للتعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية المستدامة، لشاغل أساسي ويجعل مواصلة مناقشة المسألة أمراً لا ضرورة له.

٨ - **السيد سيلفا** (سري لانكا): قال إنه يتعين جعل الحد من مخاطر الكوارث أحد المحاور المركزية لسياسات التنمية المستدامة، الأمر الذي ينطوي على إدارة سليمة للبيئة والهياكل الأساسية ، مع العمل في الوقت نفسه على معالجة مسألتي تغير المناخ وتنقلات البشر. وأوضح أن سري لانكا تتعرض بشكل خاص للكوارث الطبيعية، الأمر الذي تمثله أمواج التسونامي التي ضربت البلاد عام ٢٠٠٤، والتي استقى منها دروساً مؤلمة. وقد اعتمدت بلاده عدداً من التدابير المؤسسية الهامة لإدارة الكوارث ووضعت خططاً ملائمة للإدارة والحماية، وهي مستمرة في تطوير هذه الخطط. كما أطلقت سلسلة من حملات التوعية العامة، شملت برامج تدريبية لموظفي الحكومة وللجماعات المدنية والضعيفة، وبرامج للتأهب للكوارث في المدارس. وهناك تدابير أخرى تشمل إنشاء أبراج للإنذار المبكر، وتعزيز نظم الاتصالات اللاسلكية، وخطط إدارة الأخطار الصحية، والاستثمارات الكبيرة في مشاريع تخفيف الوطأة.

٩ - وأكد على التوازي بين الحد من مخاطر الكوارث والعمل الموجه لمعالجة تغير المناخ من خلال اتفاق عالمي يتم التوصل إليه عن طريق إدراج الشاغلين كلاهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتطلع سري لانكا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى ليقود الطريق نحو وضع وثيقة مركّزة تطلعية طويلة الأجل ذات وجهة عملية تتابع إطار عمل هيوغو. ونظراً لتزايد مخاطر التعرض للخسائر بسبب الكوارث، فإن بلاده تحث جميع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة على الالتزام بالكامل بعملية الحد من المخاطر وبناء القدرة على التصدي والتكيف.

١٠ - **السيدة الكليب** (الكويت): قالت إن بلدها يبذل جهوداً مستمرة للتقدم بخطوات واثقة نحو التنمية. وقد اعتمد تدابير تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدماج الشباب في سياساته الإنمائية، وهو يستثمر عموماً في رأس المال البشري: فقد وضع نحو ٢٥ في المائة من عائداته النفطية في صندوق احتياطي للأجيال القادمة. ومع أن الكويت نفسه مصنف كبلد نام، فإنه في طليعة مقدمي المساعدة لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية، وذلك من خلال مبادرات من قبيل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وهو في سبيله الآن لعقد مؤتمر القمة الأفريقي العربي الثالث حول موضوع شركاء في التنمية والاستثمار، وهو مؤتمر ينتظر منه أن يعمق التعاون العربي الأفريقي وأن يمثل بداية آفاق جدية لجميع المعنيين.

١١ - وتابعت قائلة إن من الأهمية بمكان، في عالم لا يزال يئن تحت وطأة الأزمات المتعاقبة ويواجه زيادة في الفقر والبطالة، ألا تعطى تحديات تدهور البيئة وتغير المناخ درجة متدنية بين الأولويات. فالدول الجزرية الصغيرة النامية، خصوصاً، غرضه للكوارث الطبيعية التي تعتبر عقبات تعترض سبيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين إقامة توازن بين الجهود الرامية إلى تخفيف وطأة آثار تغير المناخ والمساعدة على تفادي تلك العقبات من خلال بناء القدرة على الصمود والتكيف.

١٢ - **السيد ماو** (أيرلندا): قال إنه تم تحقيق تقدم كبير من خلال الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، غير أنه لا يزال يتعين فعل الكثير لإنهاء تلك العملية ولإعداد الإطار الخلف. ويجب أن يتمثل الهدف في تحرير العالم من ربقة الفقر والجوع، على أن يقترن ذلك بمعالجة جميع قضايا التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب بلاده بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى وبتوسيع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أصبح اسمه جمعية الأمم المتحدة للبيئية. وتعكس الطبيعة العالمية لهاتين الهيئتين مسؤولية مشتركة عن التصدي للتحديات. وستوفر الهيئتان، هما والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاضع للإصلاح مدخلات لا غنى عنها لتوجيه عمليات اتخاذ القرار في المجتمع الدولي.

١٣ - وأشار إلى أن أيرلندا ستواصل العمل ضمن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة للدفع قدماً بمبادئ المساواة وشمول الجميع وحقوق الإنسان الأساسية. ويتعين على الفريق، في مواصلة استعراضه الفعال للقضايا الخطيرة التي تواجه العالم، أن يجري مناقشات صريحة متعمقة. وينتظر منه في هذا الصدد أن يتوصل إلى اتفاق على مجموعة موحدة من الأهداف العالمية الواضحة التي يمكن قياسها. كما تتطلع أيرلندا إلى المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يمكن أن يكون له آثار مبتكرة وطويلة الأجل تدفع قدماً بالعمليات الأخرى، وذلك من خلال تركيزه على الشراكات الحقيقية الدائمة.

١٤ - **السيد الخليل سيك** (السنغال): قال إن التنمية المستدامة ستبقى بعيدة المنال إلا إذا جرى توجيه المزيد من الاهتمام إلى التكامل المتوازن بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويجب أن يقترن البحث عن خيارات سياسية واقعية بالتنفيذ الكامل للقرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠. وأعرب عن ترحيب وفده بعمليات المتابعة المؤسسية التي تم إنشاؤها فعلاً وهو يتطلع إلى أن تدخل هذه العمليات حيز التنفيذ الكامل. على أن من الأهمية الأساسية أن تنصب الجهود على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ فأهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تستند إليها وأن تحافظ على جوانبها الايجابية وأن تصحح أوجه القصور فيها ضمن إطار النظام المتعدد الأطراف المتجدد.

١٥ - ودعا إلى إعطاء الأولوية للمسائل البيئية من خلال تخفيف وطأة آثار تغير المناخ والترويج لأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة. وبهذه الروح، اتخذ السنغال عدداً كبيراً من التدابير الرامية إلى إقامة محميات المحيط الحيوي، وتجديد التربة، ومكافحة التملح. على أن هذه الجهود بحاجة إلى الدعم بالتنفيذ الكامل للالتزامات المعقودة بموجب اتفاقيات ريو، ولاسيما من حيث اتصالها بصندوق المناخ الأخضر، ونقل التكنولوجيات المعقولة بيئياً، وآليات مكافحة التصحر. وأضاف إن تغير المناخ يعتبر عاملاً رئيسياً في تكرر الكوارث الطبيعية، وهو ما يجري التصدي له من خلال استراتيجية أشد نشاطاً للوقاية من المخاطر وإدارتها. وأوضح أن وفده يسلم بأهمية التنفيذ الكامل لإطار عمل هيوغو وهو يتطلع إلى وضع إطار جديد يتجاوز عام ٢٠١٥.

١٦ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الهدف العالمي للمجتمع الدولي وللولايات المتحدة يتمثل في الحد من الفقر والجوع والمرض، مع العمل في الوقت نفسه على حماية الكوكب وموارده الطبيعية. ويُعتبر الإصلاح المؤسسي والبرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة جزءاً أساسياً من هذه العملية. فالبرنامج بحاجة إلى تحسين تنسيق أنشطته البيئية بجعل جمعية البيئة محفلاً دولياً حقيقياً يمكنه الاستفادة من الخبراء، فضلاً عن المسؤولين الحكوميين، في مناقشة القضايا البيئية الأشد إلحاحاً. ويتطلع وفدها إلى مؤتمر تغير المناخ الذي سيعقد في وارسو كفرصة للدفع قدماً بالهدف المشترك المتمثل بوضع اتفاق طموح بشأن تغير المناخ لاعتماده عام ٢٠١٥.

١٧ - وأشارت إلى عدد من المبادرات التي تستحق الاستكشاف فيما يتعلق بالترويج للابتكار والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا. من ذلك مبادرة "الابتكار العالمي من خلال العلم والتكنولوجيا" التي وضعتها الولايات المتحدة، وهي مبادرة تأتي بالأفكار الجديدة إلى السوق عن طريق الإرشاد الفردي لأصحاب الأعمال الحرة من الشباب. وهناك مبادرات أخرى كثيرة قائمة أو يجري وضعها لتعزيز استخدام التكنولوجيات الخضراء، وبعضها برعاية الأمم المتحدة. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، فإن فكرة مصرف التكنولوجيا تستحق النظر فيها. وأشارت إلى أن الترويج للأفكار والتكنولوجيا ونشرهما فعلاً يتطلبان بيئة تمكينية، الأمر الذي يفترض مسبقاً وجود حماية للملكية الفكرية. فالابتكار يمكن تعطيله إذا لم تدعم الحكومات التبادل الحر المفتوح للأفكار أو لم تكافئ المجازفة من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها.

١٨ - وانتقلت إلى موضوع الحد من مخاطر الكوارث فأكدت على الحاجة إلى إدماجه في جميع مستويات سياسات وتدابير التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وأوضحت أن من المطلوب من إطار عمل ما بعد هيوغو أن يشجع المشاركة النشطة من جانب مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الأشخاص الضعفاء الأشد تأثراً بالكوارث الطبيعية. وأشارت إلى مجال آخر تهتم به الولايات المتحدة بقوة وهو صحة وحيوية محيطات العالم، فعليها تعتمد نسبة كبيرة من كثير من الاقتصادات وفرص العمل. ويتطلع وفدها إلى تلقي نتائج التقدير العالمي الأول للمحيطات المنتظر خلال عام ٢٠١٤، ونتائج المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي نتائج ينبغي أن تكون مركزة وقابلة للتنفيذ وعملية التوجه.

١٩ - تولت **السيدة ريبيديا** (رومانيا) رئاسة الجلسة.

٢٠ - **السيدة غاروس** (موناكو): قالت إن مما له أهمية أساسية أن تتفق أطراف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ على وثيقة قانونية شاملة بحلول عام ٢٠١٥. وأكدت أن موناكو، في فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو، خفضت انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بأكثر من ٨ في المائة. كما وضعت برنامجاً يرمي إلى تلبية ٢٠ في المائة من احتياجاتها من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة وإلى خفض استهلاكها من الطاقة في المباني بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وتعتبر إدارة التراث الطبيعي أولوية أخرى لدى الحكومة، وهي لا تغطي حفظ التنوع البيولوجي في البحر وعلى اليابسة فقط بل تغطي أيضاً إدارة موارد المياه وحماية البيئة والحد من التلوث.

٢١ - وأشارت إلى أن عام ٢٠١٤ سيكون سنة دولية للزراعة السرية، فقالت أن إدراج المرأة في استراتيجيات الابتكار الاجتماعي والتكنولوجي يعتبر أمراً أساسياً للتنمية الزراعية المستدامة. كما أعلنت دعم بلادها الكامل للمؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو مؤتمر ينبغي أن يركز على التضامن الدولي حول تلك الدول، نظراً لضعفها بصورة خاصة أمام تغير المناخ، كما ينبغي أن يركز على المحيطات. فالمحيطات تعتمد اعتماداً مباشراً وغير مباشر على ركائز التنمية المستدامة الثلاث، ولابد من أخذها في الاعتبار على النحو الواجب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٢ - **السيد ناندا** (ناميبيا): قال إن النمو العالمي المستدام والمتوازن يتطلب تنسيقاً وثيقاً لسياسات الاقتصاد العام مع المجالات الأخرى للحوكمة العالمية. ويعتبر تغير المناخ أحد أخطر التحديات العالمية التي تواجه الجنس البشري؛ والبلدان النامية هي الأشد معاناة من آثاره الضارة. وأكد أن حكومة بلاده تعطي الأولوية للتكيف مع تغير المناخ، وهي في الوقت نفسه تبذل كل جهد ممكن لإدماج الاستدامة في خطط

التنمية لديها. على أن تغير المناخ يعتبر مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية. وتتطلع ناميبيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للاضطلاع بدور قيادي وللمساهمة في تعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛ وينبغي للمنتدى أن يكمل مهام هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يوفر المتابعة لالتزامات مؤتمر ريو + ٢٠.

٢٣ - وأشار إلى أن تدهور الأراضي يمثل تحدياً حاداً لسبل عيش الناس، وقد تبنت بلاده تدابير استباقية لمكافحة التصحر منذ تسعينيات القرن الماضي، واسترشدت في ذلك باتفاقية مكافحة التصحر. وقد حقق مؤتمر الأطراف الحادي عشر الذي استضافته تقدماً في إنشاء واسطة تربط بين السياسة العامة والعلوم ومن شأنها أن تيسر الحوار بين السياسة العامة والعلوم، وهو حوار الذي اشتدت الحاجة إليه. كما تشكل الاتفاقية خطة عمل في ناميبيا لتحييد تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠، وهي تحقق أثرها على أرض الواقع في مختلف أنحاء العالم. ويتعين الحفاظ على التصحر وتدهور الأراضي والجفاف كجزء هام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعا الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى فريق الأصدقاء المشكل حديثاً حول الموضوع بغية الحفاظ على الزخم الذي أوجده مؤتمر ريو + ٢٠ حول هذه القضايا.

٢٤ - **السيد آيسي** (بابوا غينيا الجديدة): تكلم باسم دول المحيط الهادي الجزرية الصغيرة النامية، فقال إن مفتاح المستقبل الجماعي المستدام والآمن يكمن في بناء شراكات تعاونية دائمة شاملة بين الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة. وفي حين أن الأهداف الإنمائية للألفية ضاعفت الجهود الإنمائية فإنها ستبقى شأناً غير ناجز طالما أن ملايين الناس لا يزالون يعيشون فقراء. فهناك حاجة إلى تجديد للجهد والالتزام بغية ضمان الانتقال السلس الفعال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي لا تسمح بتخلف أحد عنها. ولابد للمانحين من أن يفوا بالالتزامات، كما أنه لابد للجهود المبذولة على الأرض أن تبقى متوائمة مع الأولويات الإنمائية الوطنية.

٢٥ - وتكلم عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فقال إنه سيضطلع بدور قيادي باتجاه التنمية المستدامة يحظى بالترحيب، وذلك شريطة أن يستجيب في عمله للطموحات والتحديات الإنمائية لدى جميع مجموعات البلدان، وأن يستند في تشكيله إلى عمليات تشاورية شاملة للجميع تقودها البلدان وتستند إلى مبدأ النهُج المشتركة ولكن المتباينة. وليس من المغالاة التشديد على أهمية الملكية الوطنية لخطة التنمية المستدامة. وسيتيح المؤتمر المقبل للمجتمع الدولي الفرصة لدعم الأماني التي طالما تغنت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة إلى إقامة شراكات تؤثر فعلاً على حياة مجتمعات هذه الدول من خلال بناء القدرات وتعزيز المؤسسات ونقل التكنولوجيا والأخذ بأفضل الممارسات تدعيماً لجهودها في مجال التنمية المستدامة ومساعدة لها على تحقيق القدرة الدائمة على الصمود والتكيف.

٢٦ - وتابع قائلاً إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد بصورة فريدة من نوعها على المحيطات، وهي لذلك تدعو المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية لحماية واستعادة صحة المحيطات وإنتاجيتها وقدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال تدابير تعالج آثار تغير المناخ من قبيل زيادة تحمض المحيطات. فبقاؤها نفسه يقتضي مشاريع محلية الدفع يدعمها الشركاء الإنمائيون للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته، ولا يمكن لهذه الدول أن تواجه ذلك التحدي بفعالية إلا إذا توفر لها ما يكفي من الموارد المالية الإضافية التي يمكن التنبؤ بها. كما أن تدابير تخفيف مخاطر الكوارث تعتبر هي أيضاً ضرورية، وهي تشمل إلى جانب التدريب على التأهب، إعادة تشجير الغابات وتنويع المحاصيل وتدعيم الهياكل الأساسية. والدعم مطلوب من المانحين في هذه المجالات

أيضاً. وإضافة لذلك، يُطلب من الشركاء الإنمائيين أن يساعدوا على تعزيز الطاقة المتجددة، ولا سيما من خلال مستودع بيانات إقليم المحيط الهادي لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. فإذا أعطيت الدول الجزرية الصغيرة النامية الالتزام السياسي والدعم والموارد فإنها، بما لديها من قدرة على الصمود والتكيف، ستصبح منارات للأمل بدلاً من أن تتحول إلى عبء على المجتمع الدولي.

٢٧ - **السيدة تانشارونبول** (تايلند): قالت إن التنمية في المستقبل يجب أن تتحرك بفعل حتمية الاستدامة، الأمر الذي لا ينطوي فقط على النمو الاقتصادي بل يغطي أيضاً الشمول الاجتماعي وحماية البيئة. ويتطلع وفدها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمساعدة على خلق الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء، مما يلزم لضمان إنجاح التنمية المستدامة. وتأمل تايلند، بصفتها عضواً في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، في أن تشمل هذه الأهداف هدفاً عالمياً شاملاً يتعلق بالمياه ويغطي الحصول على مياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والقدرة على الصمود أمام الكوارث المتعلقة بالمياه، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتعاون الدولي في هذا المجال؛ وأن تشمل أيضاً هدفاً يتعلق بالصحة، ولاسيما توفير التغطية الصحية للجميع، وهدفاً يتعلق بسيادة القانون، الأمر الذي لا يمكن فصله عن التنمية.

٢٨ - **السيد ديهغاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الهدف من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يتمثل في ضمان الازدهار للجميع من خلال الأخذ بنهج متكامل يستند إلى مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وتعتبر مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف شاغلاً خطيراً لدى البلدان النامية وهي تتطلب تعاوناً دولياً على نحو عاجل. وأوضح أن الموارد البيئية في بلاده هي أيضاً تتعرض لإجهاد حاد بسبب تلوث المياه والهواء. إضافة لذلك، فإن إيران هي البلد السادس الأكثر عرضة للكوارث في العالم، ومع أنها طورت قدرة فعالة في مجال التأهب والاستجابة، فإنها تبقى بحاجة إلى التعاون الدولي لهذه الغاية. وأكد أن حكومته باقية على انخراطها بنشاط في جميع عمليات متابعة مؤتمر ريو + ٢٠، وهي عمليات ينبغي أن تتوج بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الموضوعة استناداً إلى احتياجات الدول الأعضاء جميعها.

٢٩ - **السيد جوناسون** (أيسلندا): قال إن المجتمع العالمي لن يتمكن من تحقيق الأمن الغذائي والمائي والقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف المحددة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري بدون تحسن كبير في حفظ موارد التربة في العالم واستعادتها. وأعلن التزام آيسلندا بالسعي لتحييد تدهور الأراضي في العالم في سياق التنمية المستدامة، وقد شكلت مؤخراً، هي ودول أخرى، فريق أصدقاء يعنى بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛ وحث الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى الفريق. كما يدرك وفده أهمية المحيطات والحاجة إلى أخذها في الاعتبار بصورة كاملة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولاسيما من حيث استدامة إدارة مصائد الأسماك، وبناء القدرات والحد من التلوث بصورة أقوى. ومن شأن انضمام جميع الدول لاتفاقية قانون البحار أن يشكل مساهمة جيدة في تلك الخطة. وشدد في ختام كلمته على أنه لا يمكن تحقيق تقدم كبير في أي من المسائل الرئيسية إلا بمشاركة المرأة: ولابد من وضع هدف منفصل يعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ليس هذا فحسب بل يجب أن تعمم الاعتبارات الجنسانية على مختلف أجزاء الخطة.

٣٠ - **السيد وايسليدر** (كوستاريكا): قال إن الشكل الحقيقي الوحيد للتنمية هو التنمية المستدامة بالاستناد إلى مبادئ ريو. وتتطلب هذه التنمية جهوداً متسقة وإرادة سياسية على جميع المستويات واستعادة للتوازن الإيكولوجي.

ولا بد من وضع الآليات لضمان التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به للتنمية المستدامة، ولنقل المعرفة إلى البلدان النامية وتعزيز بناء قدراتها. ودعا المنتدى السياسي الرفيع المستوى وفريق الخبراء المعني بتمويل التنمية إلى تقديم التوجيه في هذا المضمار وإلى وضع الأساس لخطة للتنمية بعد عام ٢٠١٥ تتصف بالطموح والاتساق والشمول.

٣١ - وتابع قائلاً إنه في حين أن الموضوعات الخاضعة للمناقشة لها أهميتها الحاسمة بالنسبة لمستقبل الجنس البشري وكوكب الأرض، فإن كوستاريكا يساورها قلق خاص إزاء تغير المناخ. وستواصل بلاده الدعوة إلى الأخذ بنهج أكثر طموحاً إزاء هذه الظاهرة التي تؤثر على الجميع. وينبغي على الجهات الرئيسية التي تساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أن تتولى الريادة، على أن تتبعها الاقتصادات الناشئة الرئيسية وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي، كل حسب نسبة انبعاثاته وقدرته الاقتصادية.

٣٢ - وأردف فقال إن كوستاريكا تعطي الأولوية أيضاً للحد من مخاطر الكوارث. فأمريكا الوسطى، بما تتمتع به من تنوع بيولوجي غني ومن صناعة سياحية مزدهرة وما لديها من قطاع زراعي شديد الأهمية، ضعيفة بشكل خاص أمام الكوارث الطبيعية التي تخلق مزيداً من الحواجز التي تعترض سبيل التنمية. ولا تكتفي هذه الكوارث بحجب الاستثمارات عن المجالات الإستراتيجية الأخرى وتحويلها إلى إعادة البناء، فإن لها آثاراً اجتماعية خطيرة وخصوصاً بالنسبة للجماعات الضعيفة. وسيتيح المؤتمر العالمي الثالث للحد من الكوارث الطبيعية، في عام ٢٠١٥، فرصة تحظى بالترحيب لتطوير استجابة أقوى لهذا التحدي. وهناك أدلة أخرى على التزام بلاده بحماية مواردها الطبيعية وبتعزيز التنمية المستدامة، منها انضمامها إلى الاتفاق الدولي للأخشاب المدارية، فضلاً عن تدابير أخرى ترمي إلى مكافحة التصحر، الأمر الذي مكنها من الحفاظ على نسبة كبيرة من غاباتها الطبيعية.

٣٣ - **السيد إسكالونا أوهيدا** (فنزويلا): قال إن إمكانية التنمية المستدامة تعتمد على استدامة الحياة على كوكب الأرض. ولذا فإن من الأهمية الأساسية الحفاظ على التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في وقت تتحرك فيه الحياة الاقتصادية بروح السلع والمضاربة والتعطش للأرباح. وأوضح أن العجز المالي الرسمي لدى البلدان النامية لم يكن وليد الصدفة؛ فهو نتيجة لنقل الأموال العامة لإنقاذ المصارف وتخفيض الضرائب عن الأغنياء. وقد أدى هذا بدوره إلى توسع أسواق المعاملات الآجلة، مما تسبب بزعزعة استقرار أسعار المواد الخام والأغذية مما أضرّ بفقراء العالم. وهذا هو السبب الأصلي للعجز المالي الرسمي الذي يدعي ممثلو تلك البلدان أنه سبب إخفاقها في الوفاء بالتزاماتها المالية. أما الوجه الآخر للعملة فهو المبالغة في تراكم رؤوس الأموال في البلدان المتقدمة، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير البيئة وزيادة الفقر.

٣٤ - وتابع قائلاً إن على الأمم المتحدة أن تسوي مسألة ضريبة المضاربة المالية: وستكفي الأموال المتأتية عن هذه الضريبة لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة والوفاء بالالتزامات الدولية الحالية الأخرى. ويجب ألا تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مجرد قائمة أهداف: إذ يتعين أن تركز على التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة المترابطة جميعها، بغض النظر عن رغبة البلدان المتقدمة في تفادي مسؤوليتها التاريخية عن المساهمة في ذلك التحدي. ويجب أن يحتل تمويل التنمية المستدامة مكان الصدارة في الخطة، ولهذا السبب فإن للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة دوراً استراتيجياً عليها أن تؤديه للتغلب على مشاكل التمويل التي تبقى الحاجز الرئيسي الذي يعترض سبيل هذه التنمية.

٣٥ - **السيد شهاب** (ملديف): قال إن ارتفاع منسوب مياه البحر بسبب تغير المناخ يشكل تهديداً وشيكاً لوجود

بلاده الجزرية. وهناك حاجة إلى معالجة التنمية المستدامة وتغير المناخ معاً كجزء من المشروع الإنمائي العالمي. وتسعى ملديف إلى إدماج التكيف مع تغير المناخ في التدابير الأعم المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ وقد تعهدت بأن تحقق التعادل من حيث الأثر الكربوني بحلول عام ٢٠٢٠، وهي تحث الجهات الرئيسية المسؤولة عن الانبعاثات على اتخاذ التدابير القوية لتخفيف الوطأة. وأوضح أن اقتصاد بلده الصغير يواجه تحدياً كبيراً يتمثل في تمويل التنمية.، ودعا انطلاقاً من ذلك جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، كما دعا إلى إنشاء آليات محددة للتمويل للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها بمزيد من اليسر من توجيه مواردها الداخلية نحو التكيف مع تغير المناخ.

٣٦ - وأشار إلى مسائل أخرى هامة يتعين إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي تشمل الإجهاد المائي على شكل تغلغل المياه المالحة، الأمر الذي يشكل مشكلة كبرى في بلدان مثل بلده، كما تشمل المحيطات نظراً لما لها من دور مركزي بالنسبة للحياة على كوكب الأرض، وخصوصاً للشعوب الجزرية الصغيرة.

٣٧ - **السيد أسلوف** (طاجيكستان): قال إن على الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي أنشئ بهدف وضع أهداف التنمية المستدامة، أن يوجه الانتباه على النحو الواجب إلى القضايا المتعلقة بالمياه، وذلك في سياق صياغته لتلك الأهداف. وقد شكلت السنة الدولية الحالية للتعاون في مجال المياه محفلاً فريداً من نوعه للترويج للتعاون الفعال والشراكة الفعلية في مجال المياه، كما قدم مناسبة لعقد مؤتمر دولي تستضيفه بلاده. وقد تمخض المؤتمر عن وثيقتين ختاميتين هامتين، هما إعلان دوشانبيه وإطار عمل دوشانبيه للتعاون في مجال المياه.

٣٨ - وتابع قائلاً إن حصول الجميع بصورة موثوقة على الطاقة يشكل هدفاً إنمائياً آخر شديد الأهمية وسيعززه إعلان العقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقداً دولياً لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. والتوليد المائي للطاقة، إلى جانب الأنواع الأخرى من الطاقة المتجددة، لا يضمن الاستدامة فقط بل يؤدي أيضاً إلى خفض الانبعاثات الكربونية وله بالتالي قيمة كبرى في التصدي لتغير المناخ. وطاجيكستان غنية تماماً في هذا الميدان وهي تبذل كل جهد ممكن لضمان التنمية المتطورة لإمكانات التوليد المائي للطاقة. وعلاوة على ذلك، لابد من التصدي لتحدي تغير المناخ بصورة عالمية منسقة وحسنة التوقيت. ويتطلب ذلك تعزيز الآليات المالية القائمة وإيجاد قنوات جديدة لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى التكيف. ويتمثل أحد الجوانب الضارة لتغير المناخ في ارتفاع معدل وقوع الكوارث الطبيعية، والتي تشكل عقبة تعترض سبيل التنمية المستدامة. ولابد من اتخاذ تدابير مشتركة تحت رعاية الأمم المتحدة للحد من المخاطر ولتخفيف وطأة آثار هذه الأحداث المتطرفة.

٣٩ - **السيدة بيك** (جزر سليمان): قالت إن المؤتمر الدولي المقبل في ساموا يأتي في الوقت المناسب، فقد تغير الكثير في العالم منذ اعتماد برنامج عمل باربادوس. ويتطلب تغير المناخ استجابة عالمية: فالمستوى المتدني للالتزام وانعدام الإرادة السياسية يهددان ذات وجود بلدان معينة، من قبيل بلدها هي. وهناك حاجة في المحيط الهادي إلى زيادة تركيز المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة على القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع. وينبغي للبرامج المتعددة الأطراف أن تحذو حذو المثال الذي يطرحه بعض الشركاء الإنمائيين في الاستثمار في محركات الاقتصاد. ومن المأمول به أيضاً أن يؤدي المؤتمر إلى الأخذ بنهج يركز بصورة أقوى على كل من البلدان ويضمن أن تراعي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الظروف الوطنية. وأوضحت أن

جزر سليمان ستستفيد، باعتبارها واحداً من أقل البلدان نمواً، من اقتراح إنشاء مصرف للتكنولوجيا لتلك البلدان، فالتكنولوجيا الملائمة شديدة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة فيها. ومن بين أهداف التنمية المستدامة المطروحة، يعطي وفدها الأولوية لتعزيز صحة المحيطات وللطاقة المتجددة.

٤٠ - **السيد مانغيزي** (تونغا): قال إن تجربة تونغا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن يستفيد الآخرون من دراستها، ذلك أن قضايا الاستدامة والتضامن بين الأجيال والتناغم مع الطبيعة، والتي يواجهونها، لابد من معالجتها من جانب المجتمع الدولي الأعم في نهاية المطاف. كما يمكن لهذه الدول أن تتعلم من بعضها بعضاً أفضل طرق التعامل مع التحديات، وهو لهذا السبب يرحب بوضع نبذات قطرية تحدد أوجه الضعف وإمكانات الصمود والتكيف. ويعتبر بناء القدرة على الصمود والتكيف العنصر الرئيسي في الإستراتيجية الإنمائية الجديدة في تونغا، وهي إستراتيجية تستجيب لتزايد تواتر الكوارث بحدة تتنوع درجاتها. وأوضح أن الاستثمار في القدرة على الصمود والتكيف لا يحمي الناس فقط بل يمكن من توجيه الاستثمارات في المستقبل نحو الأهداف الإنمائية الأخرى.

٤١ - وأشار إلى أن التضامن بين الأجيال - وهو تضامن يعتمد على التعاون الدولي - يعتبر تحدياً خاصاً أمام بلاده. فالدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي باسم التضامن مع أطفالها، آخذاً في الاعتبار أن مسؤولية تخفيف وطأة تغير المناخ إنما تقع على عاتق العالم المتقدم. وإضافة لذلك، فإن أجيال المستقبل ستستفيد الجهود الرامية إلى التعايش المتناغم مع الطبيعة، وهو ما يعني أيضاً التعايش في تناغم مع محيطات العالم وبحاره، باسم الاستدامة. وتنضم تونغا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي في دعوتها إلى وضع هدف إنمائي منفصل مخصص حصراً للمحيطات والبحار.

٤٢ - **السيد بنملوك** (المغرب): قال إن مؤتمر تغير المناخ في وارسو مدعو للمضي قدماً بالمفاوضات نحو إبرام اتفاق مناخي جديد يمكن المجتمع الدولي من مواجهة أحد أخطر التحديات التي يواجهها العالم - وهو ما يشكل مصدراً للمعاناة المتزايدة لدى بلدان الجنوب. ويتعين أن يكون المجتمع الدولي على حجم هذا التحدي.

٤٣ - وأشار إلى حدث مفصلي آخر يتمثل في المؤتمر العالمي المقبل المعني بالحد من أخطار الكوارث، وهو مؤتمر يمكن أن نتوقع منه أن يعطي زخماً جديداً للتعاون الدولي في هذا المضمار. وأوضح أن المغرب، شأنه في ذلك شأن البلدان الأخرى معرض لتهديد الأحداث المتطرفة، وقد بدأ في إعداد إستراتيجية متكاملة شاملة للتصدي لهذه التهديدات وذلك بدعم من جانب الشركاء الدوليين. فالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والدولي له أهمية أساسية في هذا الجهد وينبغي أن تيسره منظومة الأمم المتحدة.

٤٤ - **السيد منيسي** (سوازيلاند): شدد، على أهمية مراعاة كل الأمور التي لا يزال يتعين القيام بها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويواصل بلده المشاركة بقوة في الجهود الرامية إلى إنهاء الفقر، وهو يأمل أن يتم تخفيضه بنسبة ٥٠ ي المائة بحلول عام ٢٠١٥ وأن يقضى عليه بالكامل بحلول عام ٢٠٢٢. ويتعين أن تتصدى الخطة الجديدة للأسباب الجذرية للفقر؛ وعليها أن تعترف بالاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية؛ وعليها كذلك أن تطالب بالوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وأن تروج للشراكات العالمية.

٤٥ - وأوضح أن الزراعة هي مصدر الرزق الأساسي لشعب سوازيلاند، ولذا فإن بلاده تعطي الأولوية لتعزيز التنمية المستدامة والأمن الغذائي. كما تدعو بلاده إلى إدراج

تدابير ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لمعالجة إزالة الغابات والتصحر والجفاف وتغير المناخ وضياع التنوع البيولوجي. كما أن موضوع الطاقة الذي يشمل جميع القطاعات يشكل مصدراً للقلق لدى سوازيلاند وهو بحاجة إلى جعله هدفاً محدداً، وكذلك إلى تخصيص إدارة منفصلة له في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤٦ - **السيد غومينـدي** (موزامبيق): قال إن بلاده يتطلع إلى المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث؛ وينبغي أن تكون الأعمال التحضيرية له شاملة للجميع وأن تراعي شواغل البلدان الأشد ضعفاً. وأوضح أن موزامبيق تعاني من الضعف بصورة خاصة، فالأحداث المتطرفة المتكررة تشكل بعض العقبات الأكثر خطورة أمام تحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية. ولمواجهة هذا التحدي، اعتمدت بلاده في عام ٢٠٠٦ خطة رئيسية للوقاية من الكوارث الطبيعية وتخفيف وطأتها، وهي خطة تشمل مجموعة واسعة من التدابير المؤسسية والهيكلية وتدابير التأهب. على أن الكوارث الطبيعية تؤثر على الإنسانية كلها، وهي لذلك تحتاج إلى إستراتيجية جماعية للوقاية منها وتخفيف وطأة آثارها الضارة. ولذا فإن هناك حاجة إلى عمل جماعي لتحقيق ذلك، على أن تدعمه شراكات أقوى وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.